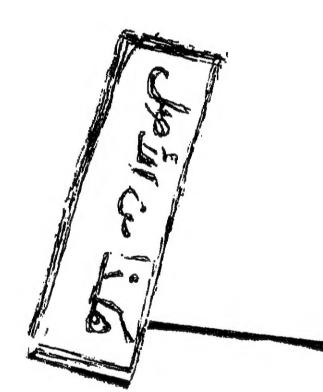


١٦ آذار سنة ١٩٦٩م. العدد ١٦٥٢

عمان : الاحد ٧٧ ذو الحيجة سنة ١٣٨٨ه.

الفرياب

حبثيحا		
72.	نظام المياه واللافتات والمحلات العامه في بلدية جرش	نظام رقم (۷) لسنة ١٩٦٩
717	نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني	ظام رقم (۸) لسنة ۱۹۲۹
YEV	درة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين	نرارات رقم (۲و ۳ و ۶) صا



مى السي الملك المرافع المالة المالان الحاتم

بمتمتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٥ ، نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٩

نظام المياه واللافتات والمحلات العامة في بلدية عِرش

صادر بمقتضى المادة (11) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المياه واللافتات والمحلات العامة لبلدية جرش) ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

-10

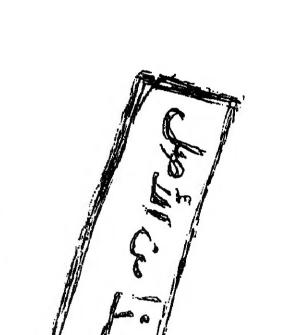
المادة ٢ - يقدم طلب الاشتراك بالمياه على النموذج الحاص مقابل مائة فلس .

المادة ٣ – بعد اجازة الطلب من دائرتي الصحة والهندسة يستوفى من الطالب مبلغ دينارين يقيد كتامين للمشترك لنهاية مدة اشتراكه على انه في حالة تقصيره في تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المتحقق من هذه السلفة وفي حالة بقاء مبلغ منها عند انتهاء اشتراكه يرد اليه كما يستوفى مبلغ خمسهاية فلس كرسم ايصال ومبلغ دينار كرسم تأسيس .

المادة ٤ – يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعيين الكمية المستهلكة بواسطة عداد يجري تجهيزه وتركيبه من قبل البلدية في الموضع الذي تراه مناسبا من محل المشترك ضمن صندوق حديدي لحفظ العداد .

يحظر على المشترك احداث اي تبديل في موضع العداد او فلك الاختام او استعمال اداة او اى نوع من المفاتيح بقصد اجراء تغيير او تبديل من اي نوع كسان في اوضاع العداد او الصندوق الحديدي وتستوفي البلدية شهريا من المشترك مبلغ (٥٠) فلسا اجرة وصيانة العداد على ان تكون عملية اصلاح العداد وصيانته فيا بعد عائدة على البلدية .

المادة ه – على المشترك تهيئة العداد والصندوق الحديدي الحاص به وتستوفي البلدية منه خمساية فلس رسما لتركيب العداد والصندوق .



المادة ٢ – يعتبر ما يسجله العـــداد دليلا على صحة كمية مقطوعية المياه المستهلكة واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعليه ان يعلم البلدية خطيا بذلك وتستوفي البلدية مبلغ (١٥٠) فلسا اجرة فحص العداد غير ان هذا المبلغ يرد الى المشترك اذا ثبت ان العداد كان غير صالح او انه لا يسجل الاستهلاك الصحيح وبعكس ذلك فان هذا المبلـــغ يعتبر ايراد للبلدية .

المادة ٧ – لرئيس البلسدية حق تقدير الكمية المستهلكة من الماء عن المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر ثما ينتظر ان يستهلكه المشترك في بحر تلك المدة ويبني التقدير إما بنسبة المدة المائلة فيا اذا كان المستهلك مشتركا او تقدير اذا كان مشتركا وليس له استهلاكات سابقة ويبني التقدير الاخير على عدد الغرف وملحقات المنزل ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا عارض المشترك في قبول التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية.

المادة ١٠ – على المشترك الذي يريد قطع اشتراكه بالمساء نهائيا ان يعلم البلسدية خطيا قبل عشرة ايام من تاريخ قطع اشتراكه لنتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها ومحاسبته عنها واذا انتهت ممدة / اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته بقطع الاشتراك يبقى الاشتراك قائماً .

المادة ١١ – يجوز نقل اشتراك المياه من شخص الى آخر شريطة قيام المشترك الجديد بتقديم طلب الاشتراك الى البلدية وتوقيع الاتفاقية وفقا للميادة الثانية من هــــذا النظام ولا يستوفى في هــــذه الحاله من المشترك الجديد سوى (٢٥٠) فلساً فقط رسوم نقل الاشتراك .

المادة ١٧ ــ يحق لموظفي البلدية المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت ما يين الساعة الثامنة صباحاً والرابعة بعد الظهر لغايات قراءةالعداد اوفحصه او الكشف على التمديدات ولا يسمح لغير موظفي البلدية المفوضين بفك اختام العدادات او نقلها من موضع الى آخر او ايصال المياه وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء المفوظفين .

لمادة ١٣ – البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب وقوع حادث مفاجىء في الالات او المحركات او التمديدات او الخطوط الرئيسية وللبلدية حتى قطع المياه عن المشترك طول المده اللازمة لاعمال التصليح الا انه يتوجب على البلدية اعلام المشتركين مسبقا اذا كان قطع المياه تم بارادتها .

المادة ١٤- للبلدية قطع المياه من محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ ـ اذا لم يدفع ثمن الميساه المستهلكة في وقت الاستحقاق ويعتبر وقت الاستحقاق بعد مرور اسبوع واحد من تاريح تبليغه اعلام المقطوعيه .

ب ـ اذا اجرى تغييراً في تمديداته الداخلية دون موافقة البلدية .

جـ اذا اتلف او عبث باي شيء يتعنق بالعداد او بتمديدات شبكة المياه التابعة للبلدية .

د ــ اذا عارض موظفي البلدية المفوضين في تأدية واجباتهم .

ه ــ اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .

المادة ١٦ ـ يعاقب وفقا لقانون البلديات او اى قانون يقوم مقامة كل من ير تكب احدى المخالفات التالية : --أ ــ الاتلاف او العبث او الحـــاق الضرر باى شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه ولوازم شبكة المباه وتمديداتها .

ب ــ سحب المياه بطريقة غير مشروعة .

ج – العبث بعداد المياه بشكل يجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي من المياه .

المادة ١٧ ــ تستوفي البلدية اتمان المياه من المشتركين ضمن منطقة البلدية حسب التعرفة التالية : ــ

ا ــ يستوفي خمسون فلسا عن كل متر مكعب من الماء من ١ ــ ٢٠ كل ثلاثة اشهر .

ب – يستوفي ثمانون فلسا عن كل متر مكعب من الماء يزيد عن ٦٠ ــ ١٠٠ كل ثلاثة اشهر .

ج – يستوفي مايه فلس عن كل متر مكعب من الماء يزيد عن (١٠٠) متر مكعب خلال ثلاثة اشهر مهما
بلغت الكمية المستهلكة .

 د - اذا كانت الكمية التي سجلها العداد خلال ثلاثة أشهر أقـــل من عشرة امتار مكعبة تعتبر عشرة امتار مكعبة .

المادة ١٨ – يجوز للمجلس أن يقرر أيصال الماء الى بعض المساكن والاحياء الواقعة خارج حدود منطقة البلدية وتكون نفقات التمديد هذه مناصفة بين البلدية والمشتركين اللدين تم أيصال المياه اليهم .

المادة ١٩ ــ بعد ان يتم ايصال المياه الى المناطق الواقعة خارج حدود منطقة البلدية تعتبر جميع الانابيب الحارجية ملكا للبلدية ولا يحق للمشتركين التصرف بها .

المادة ٢٠ ــ يستوفي المجلس ماية وخمسين فلسا عن كل متر معكب من الماء خلال ثلاثة اشهر من المشتركين الواقعين خارج حدود منطقة البلدية وتعتبر المفطوعية التي لا تتجاوز عشرة امتار مكعبة عشرة امتار مكعبة .

المادة ٢١ – تستوفي البلدية ٥٪ من قيمة اثمان المياه المستهلكة في دور العبادةوالمدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية.

المادة ٢٢ _ تستوفي البلدية خمسين فلسا كل ثلاثة اشهر عن المشترك مقابل قراءة العداد.

الفصل الثاني

اللافتات

المادة ٢٣ _ أ _ لا يجوز لاي شخص ان يضع لافته او لوحة او يستبقي تلك اللافتة او اللوحة الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب ــ على طالب الترخيص ان يقدم طلبا الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة
عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج – للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسهاب .

د _ تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٢٤ ... يستوفي المحبلس رسم ترخيص اللافتة سنويا حسب الفئات التالية وتعتبر كسور السنة سنة كاملة : ــ

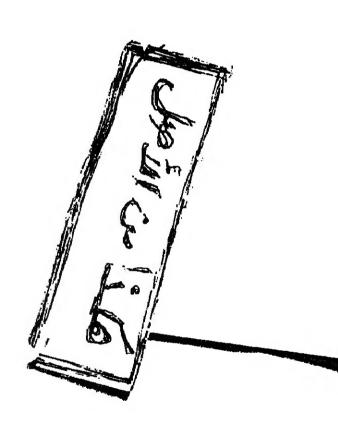
ذات الوجهين	ذات الوجه	
۲۰۰ فلس	۰ ۳۰ فلس	أ _ حتى ربع متر مربع واحد
۰۰۰ر۱ فلس	٥٠٠ فلس	ما زاد عن ربع متر مربع وحتی
۰ ۲۰ فلس	۰ ۳۰ فلس	متر مربع واحد عن كلمتر مربعاضافياو كسوره

ب ــ تحسب مساحة اللافتة بقياس بعديها العمودي والافقي او :

بقياس بعدى الاطار المحيط بها ، ويؤخذ في ذلك اكثر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستوفى عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء كانت اللافتة تشكل تلك المساحة ام لم تكن ،

المادة ٢٥ _ لا يجوز وضع اللافتة بشكل يحجب النظر او يسبب اعاقة او مضايقة للمارة .

المادة ٢٦ ـــ الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفترينــات ودور السكن غير خاضعــة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد والمؤسسات او الجمعيات الحيرية والدينية او تلك المثبتة للدلالة عليها .



الفصل الثالث

المحلات العامية

ب – اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة مؤقتة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية : _

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على مائة فلس ٥ فلسات .

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلس ١٠ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلس ١٥ فلس .

ج – لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن مختومة بخاتم المجلس .

د ــ يجب ان تكون التذاكر موقعة توقيعا مطبوعا متسلسلا بْحيث يتسنى مراقبة المباع منهـــا وعددها اما التذاكر الملغاة فلا تعتبر كذلك ما لم تكن تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

المادة ٢٨ ـــ أ ــ يجوز لموظف البلدية او معتمد البلدية او المراقب ان يدخـــل الى اي ملهى او حفل او دار للسبكا لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .

ب ــ ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالمادة السابقة من تكرار الدخول للملهي للمراقبة .

المادة ٢٩ ــ للمجلس ان يعفي كليا او جزئيا من الرسوم اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل : ــ

أ _ مباراة رياضية او ثقافية .

ب ــ اي حفل او لهو او عرض سيمائي او غير ذلك وكان ريعه كلمـــه او بعضه مخصصا لغايات دينية او خبرية او اجماعية اورياضية .

المادة ٣٠ – أ – كل من كان بصفته مالكا او شريكا باع او عرض للبيع او سمح للبيع او سمح بان يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بان ثمن التذكرة غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقمها مخالفا للحقيقة او لم تكن التذكرة مختومة بخاتم البلدية .

ب – كل من اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التداكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه .

ج – كل من جعل المراقبة متعدرا سواء باتلاف او تشويه او التمنع عن تسليم اي تذكرة . يعتبر أنه خالف احكام هذا النظام و

1979/4/10

قاضي القضاة وزير الاوقداف ناثب رئيس الوزراء رئيس ___الية والشؤون والمقدسات الاسلاميه ووزيرالدف____اع الـ___ عبد الله غوشه هاشم الجيوسي

المادة ٣١ ــ أ _ يستوفي المجلس ايضا رسما سنويـــا قدره خمسة عشر دينارا عن كل بـــار او اى محل تباع فيــــه

المادة ٣٢ ــ يلغى اى نظام او تعليمات سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه احكامها مع احكام هذا النظام .

المشروبات الروحية .

صبحي امين عمرو

ب ـــ يستوفى رسم قدره اربعة دنانير سنويا عن كل مقهى .

ووزير الانشاء والتعمسير السستربيسه والتعلسيم ووزير المسواصسلات ضيف الله الحمود سمعسان داود

720

صالح برقسان نظام الثرابي وزير دولسة لشؤون الرئساسة ووزير الاشغال العامـــه ووزيـــر النقـــــــل

عبد المنعم الرفاعي الشمؤون البلديسه والقرويسة أحمد فوزي سامي ايسرب موسى ابو الراغب

خدافسير للفتك منك الملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريح ه/١٩٦٩ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (۸) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني

صادر بمقتضى المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام مجلس البحث العلمي الاردني المعدل لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : « شريطة ان يكون الاعضاء المنسبون من ذوي الاختصاص العلمي »

المادة ٣ ـ تعدل المادة (٧) من النظـــام الاصلي باضافة العبارة التاليـــة الى آخر ما جاء في الفقرة (ك) منهــا والمحصصات التي ترصد في الموازنة العامة للدولة) .

ناثب رئيس الوزراءووزيرالدفاع ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار بالوكالة

سمعان داود

آلاقتصاد الـــوطني نظام الشرابي

سامي ايوب

وزير الصحــة ووزيــر الشؤون الاجتماعية والعمل الانشاء والتعمي صالح برقان صبحي امين عمرو

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

فرار رفم (۲)

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/١١/١٢ رقم ١٨/١٨/١/١١/١٢ !جتمــع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثانية من قانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم؟ ٢لسنة ١٩٥٧ وبيان مايلي :

١ ـــ ما هو المقصود من كلمة (العوائد) الواردة في هذه المادة .

٢ _ هل ان عبارة (غير القضائية) الواردة في هذه المادة هي وصن للغرامات فقط ام انهـــا تشمل الاموال الأميرية الأخرى ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الماليه الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١١/٩ وتدقيق النصوص الفانونية يتبين ان المادة الثانية من القانون المطلوب تفسيره تنص على ما يلي (توخياً للغرض المقصود من هذا القانون تعني عبارة ، الاموال الاميرية » الضرائب والرسوم والعوائد والاجور والغرامات غير القضائية) .

معنى هذه الكلمة بالاسترشاد بما استقر عليه الفقه المالي بهذا الصدد .

وبالرجوع للمصادر الفقهية الباحثة عن موارد الدولة المالية نجد انها تقسم هذه الموارد الى قسمين :

١ – موارد الزاميه ، وهي الضرائب والرسوم .

٢ ــ موارد اختيارية ، وهي ارباح الدولة الخاصة التي تعود عليها من ربع املاكها ومن الغابات والمعادن والاثـــار وارباح الاعمال التجارية والصناعية والنقلية التي تقوم بها وسائر المكاسب المتفرقة . وعلى هذا فان كلمة (العوائد) انما تشمل موارد الدولة الاختيارية بالمعنى المتقدم ذكره . وهي لذلك لا تشمل قيمة الاضرار التي تلحق باللوازم الحكومية المبحوث عنها في كتاب وزير المالية المشار اليه انفا .

اما فيها يتعلق بالنقطة الثانية فاننا نجد ان عبارة (غير القضائية) الوارده في تعريف الاموال الاميريه هي صفة لما قبلها . ومن المقرر في فقه اللغه ان الصفه اذا جاءت بعد كلمات متعاطفة بالواو فانها تنصرف الى كلمة الاخيرة وحدها ما لم ترد قرينة تدل على خلاف ذلك .

وحيث لم ترد قرينة تدل على ان الصفة المشار اليها شاملة لغير الكلمة الاخيرة وهي (الغرامات) ، فانها تعتبر صفة لهذه الكلمة وحدها تطبيقا للقاعدة سالفة اللكر .

يؤيد هذا النظر ان كلمة (الاجور) السابقة مباشرة لكلمة (الغرامات) لا يمكن قانونا وصفها بأنها قضائيه او غير قضائيه وقد جاءت حائلا بين الصفه والكليات الاولى . فكان ذلك مانعا من العود اليها . 1479/1/0

Jh Brown

بهجت التلهوني

هاشم الجبوسي

ضيف الله الحمود

وزير دولة لشؤونالرثاسة ووزير الاشغال العامــة ووزيــر النقل

وزيـــر داخليــ للشؤون البلديسة والقرويسية موسى أبو الراغب

قاضي القضاه ووزير الاوقاف

والشؤون والمقدسات الاسلامية

عبد الله غوشه

عبد المنعم الرفاعي

وحيث أن الغرامات القضائية هي انتي تفرض بحكم من القضاء ، فان الغرامات غير القضائية المنصوص عليها في المادة الثانية المطلوب تفسيرها انما تعني الغرامات التي تفرض من سلطة غير قضائية كالمغرامات المالية التي تنص عليها التوانين المالية وتنيط صلاحية فرضها بسلطة غير قضائية ، والغرامات التأديبية التي تفرضها السلطات التأديبية وما ماثل ذلك من الغرامات .

هذا ما نقرره في تفسير النقطتين المطلوب تفسير هما .

صدر بتاریخ ۱۹۳۹/۲/۱۸

رنيس الديوان الخساص	المنت سنو	عقه- و		عضدو
بتفسير القوانين	وشس سحكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحاتموقي	مندرب وزارة المالية
رثيس محكمة التمييز الاول	الثاني		لوثامة الوزراء	المستشار الحنبوقي
على مسهار	موسى الساكت	بشير الشريقي	شكري المهتاءي	جرال الحسن

قرار رقم (٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

00-20-00

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/١/١٤ رقم نع/١٥/١/١/١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام النظام رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٥(نظام العلاوات الغنية وعلاوات الاختصاص والادارة للاطباء واطباء الاسنان والصيادله) وبيان ما اذا كان الاطباء الاخصائيون واطباء المراكز والعيادات الذين يكلفون بهمل اضافي بعد اوقات الدوام الرسمي بمقتضى المادة /١٢/من هذا النظام يستحقون علاوة العمل الاضافية المنصوص عليها في هذه المادة وذلك في الحالتين التاليتين:

١ .. خلال ١٠٪ التغيب بالاجازه السنوية او الاجازة المرضية .

٢ ــ خلال مدة النغيب خارج المملكة في دورة تدريبية .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لوزيرالصحة بتاريخ ١٩٦٨/١١/٣ وكتاب وزير الصحة المدين العلام على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لوزيرالصحة بتبين ان المادة /١٢/من نظام رقم ١٠ السنة المدجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٦ وتدقيق النصوص القانونية بتبين ان المادة /١٢من نظام رقم ١٠ السنة على الموزير الصحة بموافقة رئيس الوزراء ان يقرر علاوة عمل اضافية قدرها ٢٥٨/من مجموع الرواتب المان على ان (لوزير الصحة بموجب هذا النظام للاطباء الاختصاصيين واطباء المراكز والعيادات الذين يكلفون بالعمل الاضافي المنتخم من موازنة التأمين الصحي) .

ومن هذا النص يتضح ان علاوة العمل الاضافية هي حق للاطباء المشار اليهم في هذه المادة ما دام قر ار تكليفهم بالعمل الاضافي قائمًا .

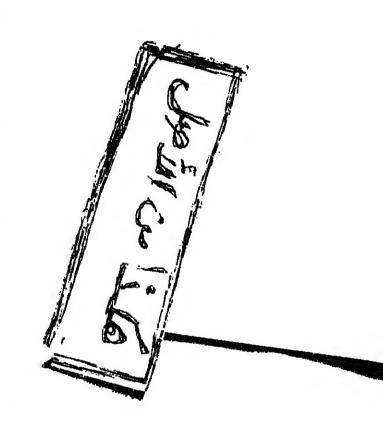
اما مدى استحقاقهم لها.ه العلاوة خلال مدة الاجازة السنوية او المرضية فانالفصل العاشر من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ قد حدد الحالات التي يستحق فيها الموظف العلاوات خلال هذه المدة. فنصتالمواده ٨و ٩٤ و٧٠ ١ على ان الموظف يستحق راتبه كاملا مع العلاوات خلال مدة الاجازة العادية واجازة الحج واجازة الامومة .

ونصت المادة /١٠١/ على ان الموظف الحجاز اجازة مرضية يتقاضىراتبه كاملا مع العلاوات عن الشهور الاربعة الاولى ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن المدة التي يقضيها في المرض بعد ذلك لغاية اربعة اشهر اخرى .

ونصت المادة /٩٥/ على ان الموظف المجاز اجازة دراسية بدون راتب لا يتقاضى اية علاوة خلال مدة الاجازة

وحيث ان كلمة (العلاوات) الواردة في هذه المواد قد جاءت مطلقة فهي تجري على اطلاقها وتشمل كافه انواع العلاوات بما في ذلك علاوة العمل الاضافية المشار اليها آنفا :

ولهذا قان الاطباء الاخصائيين واطباء المراكز والعيادات الذين يكلفونبالعملالاضافي المنتظمانما يـ تمحقرن العلاوة الاضافية كنيا او جزئيا او يحرمون منها خلال مدةالاجازاتطيق الاسس المبينة فيالفصل العاشر من نظام الحدمة المدنية



اما فيما يتعلق بمدى استحقاقهم هذه العلاوة خلال مدة وجودهم خارج المملكة في دورة تدريبية . فحيث ان علة منحهم العلاوة هي قيامهم بعمل اضافي منتظم .

وحيث ان صدور قرار بايفادهم في دورة تدريبية خارج المملكة يفيد ضمنا ايقاف مفعول قرارتكليفهم بالعمل الاضافي المنتظم .

فان ما يترتب على ذلك انتفاء حقهم في تقاضي هذه العلاوة خلال مدة وجودهم خارج المماكمة في دورة تدريبة لانتفاء علة استحقاقها .

هذا ما تقرره في تفسير احكام النظام المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۹۹/۲/۱۸

عضدو عضدو عضدو عضدو عضدو رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة الصحة المستشار الحقوق عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز القوانين وكيل الوزارة الصحة لرئاسة الوزراء الشريقي الشائي رئيس محكمة التمييز الأول الدكتور احمد النابلسي شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت على مسهار

قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/١/٢٢ رقـــم ١٨٥/١٧/١/١٥٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نصوص المواد ١٢٥ و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٣٣ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي :

اذا ادين موظف بتهمة جزائية وحكم عليه بسببها بالحبس مدة نقل عن شهر ، هل يجوز بعد ذلك للمرجع المحتص ان يحيله الى مجلس تأديبي ام لا . وهل يمتنع السير في الاجراءات التأديبية ضده اذا كانت هذه الاجراءات قد اوقفت انتظاراً للبت في التهمة الجزائية ؟ .

٢ - في حالة وجوب عزل الموظف بسبب الحكم عليه جزائياً بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر عملا بالمادة /١٣٢
(أ) من هو المرجع المختص باصدار قرار العزل ؟

٣ - اذا حوكم الموظف بتهمة جزائية وفصل القضاء فيها هل يتوجب قبسل السير في الاجراءات التأديبية بحقه ان يبلغ فحوى الشكوى ويطلب اليه الاجابة عنها خطياً عملا بالمادة / ١٢٥ (١) من النظام المذكور ، ام ان اجراءات المحاكة تسد مسد التبليغ ؟ .

و بعد الاطلاع على كتاب معالي وزيرالعدلية الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/١/٢ و ت.قيق النصوص النانونية يتبين فيما يتعلق بالنقطة الاولى : ان نظام الحلمة المدنية قد افرد فصلا خاصا _ وهــو النصل التاسع _ حادد فيه واجبات الموظف وصلوكه ، وهده الواجبات تتمثل في مظهرين :

مظهر ايجابي : وهو يتعلق بالافعال التي بجب على الموظف ان يقوم بها وبحسن السلوك الذي ينبغي عليه التحلي به . ومظهر سلبي : وهو يتعلق بالاعمال المحظور على الموظف اتيانها سواء في حياته الوظيفية او الحاصة .

وقد جاءت المادة /٨٣/ من النظام ونصت على ان كل موظف يخلف اي حكم من احكام هذا الفصل يحال الى المجلس التأديبي لأتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه .

ومن ذلك يتضح ان خطأ الموظف الذي يسوغ محاكمته عليه تأديبيا هو اخلاله بواجبات وظيفته ايجابيا او سلبيا . اما الجريمة الجزائيــــة التي يحاكم عليها الموظف امام القضاء فهي تتمثل في خروجه عــــلى نظام المجتمع وأمنه فميا تنهى عنه القوانين او تأمر به وتقر له عقوبة .

وهليه فان المخالفة التأديبية هي تهمة قائمة بذاتها تختلف اختلافا كليا عن طبيعة التهمـــة الجزائية بحيث ان الفعل الواحد قد يعتبر ذنبا اداريا ولا يعتبر ذنبا جزائياً وقد يكون ذا وجهين اداري وجزائي في الوقت نفسه .

وينبني على ذلك ان الحكم على الموظف بالعقوبة الجزائية لا يمنع الجهة الادارية من محاسبته على ما يكون قد انطوى عليه فعله من اخلال بو اجبات الوظيفة وخروج على مقتضياتها. كما أن الحكم ببراءة الموظف من النهمة الجزائية لا يبرىء سلوكه الوظيفي من الوجهة الادارية ولا يمنع من مؤاخذته تأديبيا على هذا السلوك .

وهذا النظر ينسجم مع المنطق اذ مادام ان النظام اجاز في المادة /١٢٨/ ملاحقة الموظف تأديبيا حتى ولو تقررت براءته من التهمة الجزائية فمن باب اولى ان تجوز ملاحقته اذا تقررت ادانته بهذه التهمة .

